The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. 10,N.3, P P. 524-554
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٠، العدد٣، ٢٠١٨ ص ص ٥٥٤-٥٢٤

Title Accounting Practices for Financial Instruments in the Development of International Accounting Standards An applied study in the private banking sector in the Iraqi environment.

*الممارسات المحاسبية للأدوات المالية في ظل تطورات معايير المحاسبة الدولية دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية[1]

**أ.م. د. ابتهاج اسماعيل يعقوب ***م. جنان عبد العباس باقر

Abstract: The research aims at delving into the private banking sector in the Iraqi environment in the transition from local accounting practices accordance with the unified accounting system to adopt the International Financial Reporting Standards in the near term and in accordance with the instructions of the Central Bank of Iraq No. 12/9 dated 4/1/2016, The application of international accounting standards in the banking sector, in particular the banks listed in the Iraqi market for securities for the year 2015 optionally 2016.

For the purpose mentioned above, one of the private banks listed in the Iraqi Stock Exchange, Al-Mansour Investment Bank, was used as a sample for research and testing of accounting practices from the requirements of financial reporting in accordance with international standards related to financial instruments. The research comes out with a number of conclusions, Accounting in accordance with International Accounting Standards (IAS39, IFRS 7, IFRS 9) in the financial statements of the above-mentioned bank (research sample) on various subjects such as accounting measurement, presentation and disclosure.

*بحث مستل من اطروحة دكتوراه في المحاسبة

**الجامعة المستنصرية /كلية الادارة والاقتصاد

***جامعة الفرات الاوسط/المعهد التقني بابل

المستخلص:يهدف البحث الى الخوض بغمار القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية في التحول من الممارسات المحاسبية المحلية على وفق النظام المحاسبي الموحد الى تبني المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية على المدى القريب وعلى وفق تعليمات البنك المركزي العراقي ذات العدد ٩/١٢ والمؤرخ في ٢٠١٦/١/٤ والمتضمن تطبيق معايير المحاسبة الدولية في القطاع المصرفي وبالذات المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعامين ٢٠١٥ اختياريا ٢٠١٦ الزاما.

وللغرض الانف الذكر تم التوجه نحو احد المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وهو مصرف المنصور للاستثمار باعتباره كعينة للبحث واختبار الممارسات المحاسبية من متطلبات الابلاغ المالي على وفق المعايير الدولية ذات العلاقة بالأدوات المالية ، ليخرج البحث بجملة من الاستنتاجات من ابرزها القصور في تطبيق الممارسات المحاسبية على وفق معايير المحاسبة الدولية (IFRS7,IFRS9, IAS39) في القوائم المالية للمصرف(عينة البحث) في العديد من المواضيع كالقياس المحاسبي والعرض والافصاح.

الكلمات المفتاحية : الادوات المالية ، معايير المحاسبة الدولية (الادوات المالية) ، معيار IAS39 ، معيار IFRS9

المقدمة

من منطلق تعزيز قدرات القطاع المصرفي في البيئة العراقية من خلال تفعيل اسهام الاستثمارات المالية الدولية ، والتي تتضمن مختلف الادوات المالية من ادوات استثمار (اسهم ، سندات ، مشتقات مالية ....) ، وعلى وفق ما يمكن توافره معايير المحاسبة الدولية بمنطقة الادوات المالية والممارسات المحاسبية المتعلقة بها من منظور استرشادي ، حظيت الادوات المالية Financial Instruments باهتمام منقطع النظير من جانب معايير المحاسبة الدولية وتلاحقت التعديلات والتنقيحات والتحديثات والالغاءات بخصوص تأطير الممارسات المحاسبية للمعاملات الاقتصادية للوحدات الاقتصادية الخاصة بالأدوات المالية ومشتقاتها ، وان المغزى من الاهتمام هو هيكلة ما تمثله الادوات المالية بالنسبة للوحدات الاقتصادية من حيث تدفقاتها المالية وهيكلها المالي وتعزيز فهم مستعملي القوائم المالية لمحتويات محافظها الاستثمارية والمعالجات المحاسبية للأدوات المالية والكيفية التي تم تصنيف الوحدات الاقتصادية لأدواتها المالية ، وقد مرت معايير الادوات المالية بالعديد من مراحل التطورات من مراحل الافصاح غير الكافي في الهوامش والملاحق ولغاية تقييم الاثر المالي للأدوات المالية على المركز المالي وحاليا تقيم اثرها على اداء الوحدات الاقتصادية.

وفي ظل التوجهات المعاصرة في البيئة المحلية نحو الخروج من قوقعة المحلية الى العالمية ، فان تفعيل العمل الجاد وتبني معايير المحاسبة الدولية بتعليمات واضحة وصريحة من قبل البنك المركزي العراقي بالزام التطبيق من العام ٢٠١٦ ، وفي ضوء ذلك خصص البحث في محاوره

الاربعة للتطورات التي طرأت على معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية ، حيث اختص المحور الاول بمنهجية البحث فضلا عن الدراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي ، في حين تناول المحور الثاني المحاسبة عن الادوات المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية والذي اختص بالمفاهيم الاساسية حول الادوات المالية واصدار معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية ومسوغات التحديث ، فضلا عن الابلاغ المالي عن الادوات المالية في ظل المعايير الدولية ، بالمقابل اختص المحور الثالث بالجانب التطبيقي ، واخيرا اختص المحور الرابع بأهم الاستنتاجات والتوصيات التي جاء بها البحث.

المحور الاول //منهجية البحث ودراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي

اولا : منهجية البحث

١- **مشكلة البحث** : في ظل الانفتاح الذي طرأ على الاقتصاد في البيئة العراقية وما رافقه من مستجدات على الساحة المحاسبية ، ويكاد ان يكون ابرزها الدعوات الجادة لتبني معايير المحاسبة الدولية وخصوصا في احد اهم القطاعات الا وهو القطاع المصرفي وعلى وفق التعليمات الملزمة من قبل البنك المركزي ذي العدد ٩/١٢ والمؤرخ في ٤ / ١ /٢٠١٦ والمتضمنة تطبيق المعايير الدولية في المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق بغضون العام ذاته لإصدار التعليمات ، تكمن المشكلة في واحدة من اهم الادوات التي تستعملها المصارف لجذب الاستثمارات المحلية والدولية الا وهي الادوات المالية والتي تتضمن (الاسهم ، السندات والمشتقات المالية ...) ، وفي ظل ضعف الالتزام بتطبيق المعايير الدولية بكل عام ومعايير الادوات المالية بشكل خاص، فضلا عن القصور في الادوات المالية والدعوة الى الاصلاح المحاسبي عن تلك الادوات ، وعلى وفق ذلك يثار التساؤل البحثي الاتي :

هل أطرت المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ممارساتها المحاسبية عن الادوات المالية على وفق المعايير المحاسبة الخاصة بالأدوات المالية في ظل الالزام بالتطبيق ؟

٢- **اهمية البحث** : تتجلى اهمية البحث من اهمية القطاع المصرفي يعد احد الركائز الاساسية للتنمية الاقتصادية ويهدف الى تشجيع الاستثمار وجذب المستثمرين ، فلابد من تعزيز جودة القياس والافصاح المحاسبي من خلال الاسترشاد بالمعايير المحاسبية الدولية ذات الصلة .

وتبرز أهمية البحث في عرض وتحليل التطورات في معايير المحاسبة الدولية عن الادوات المالية والمعدة على وفق كل معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدوليين (IAS 32,IAS 39, IFRS 7, IFRS9) ، وبيان انعكاس تلك التطورات على القياس والافصاح المحاسبي.

٣- **فرضية البحث:** تكمن فرضية البحث في ان تطور معايير المحاسبة الدولية للأدوات المالية وانعكاسه بشكل ايجابي على القياس والافصاح المحاسبي .

٤- **اهداف البحث** : تنبع أهداف البحث من التوجه الدولة نحو استعمال معايير المحاسبة الدولية في البيئة المحلية وبالتركيز على قطاع المصرفي ، فأن لذلك التوجه إنعكاسات في جودة التقارير

المالية وزيادة فاعلية النظام المحاسبي المطبق في القطاع المصرفي في البيئة العراقية ، مما يجعل النظام قادر على توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لمستعمليها ، لذا تبرز اهداف البحث في إلقاء الضوء على :

- ✓ عرض وتحليل تطور المعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية من حيث القياس والافصاح والمتمثلة في IAS 32، IAS 39، IFRS 7، IFRS 9 .
- ✓ تطبيق متطلبات كل من معيار IAS 39 الادوات المالية – الاعتراف والقياس ومعيار IFRS9 الادوات المالية – التصنيف والقياس ومعيار IFRS7 الادوات المالية الإفصاحات ومعيار IAS 32 الادوات المالية – العرض على عينة البحث وبيان تأثير تطبيق تلك المعايير على القياس والافصاح المحاسبي.
- ✓ تطبيق متطلبات القياس والافصاح عن الادوات المالية الواردة في معايير المحاسبة الدولية ، وما هو المعيار الاكثر ملائمة للتطبيق في البيئة المحلية.

٥- **أسلوب جمع البيانات والمعلومات** : تمثلت وسائل جمع البيانات والمعلومات اللازمة لإنجاز البحث بجانبيه النظري والتطبيقي بما يأتي :

- ✓ **الجانب النظري** : اعتمد في هذا الجانب على ما متوفر من المراجع والأدبيات العربية والأجنبية من الكتب والدوريات والبحوث المنشورة وغير المنشورة ذات الصلة بموضوع البحث، فضلا عن التصفح في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) والتعرف على اخر المستجدات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث .
- ✓ **الجانب التطبيقي** : اعتمد في هذا الجانب على وسائل عدة للحصول على البيانات والمعلومات المطلوبة والتي أهمها:

أ- معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية.

ب- التقرير السنوي عن حركة تداول في سوق العراق للأوراق المالية للعام ٢٠١٥ و٢٠١٦.

ت- النشرة السنوية الاحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي للعام ٢٠١٥.

ث- النشرة السنوية الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي للربع الاول من العام ٢٠١٦.

ج- تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي الخاصة بالانتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ذي العدد ٩/١٢ والمؤرخ في ٤ / ١ /٢٠١٦.

٧- **حدود البحث : الحدود المكانية** : ترتسم الحدود المكانية للبحث بالمصارف الخاصة المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية ومنها (مصرف المنصور للاستثمار) .

- **الحدود الزمنية:** تتمثل بالقوائم والتقارير المالية للمصرف عينة البحث للمدة من (٢٠١٥-٢٠١٦) .

ثانيا :الدراسات السابقة والإسهامة التي قدمها البحث الحالي

تتضمن الفقرة عرض موجزا لاهم الدراسات السابقة ونتائجها وذات الصلة بموضوع البحث الحالي ، والتي تم الاطلاع عليها والاستفادة منها في اثراء البحث بجانبيه النظري والتطبيقي:

١-دراسات عراقية Iraq Study

دراسة (عنيزة ، ٢٠٠٧) : الدراسة بعنوان (**القياس والإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية دراسة نظرية في مصرف بغداد) ، هدفت الدراسة** الى توضيح نتائج استخدام المعايير لغرض قياس الأدوات المالية المشتقة والإفصاح عنها في التقارير المالية السنوية للمصارف، **واستخدمت الدراسة** أنموذج للإفصاح عن الأدوات المالية في التقارير المالية، وتوصلت الى عدد من الاستنتاجات منها افتقار القاعدة المحاسبية العراقية (١٠) إلى منهجية واضحة لتحديد المخاطر وتصنيفها وكيفية إدارتها والإفصاح عنها ، ومن ابرز التوصيات إن تقوم الدول بتبني أجزاء فقط من المعايير المحاسبية الدولية التي بالإمكان تطبيقها على بيئتها وخلق فرص التعاون بينها وبين المنظمات المهنية المحاسبية الدولية عند وضع المعايير المحاسبية من اجل تحقيق قدر كاف من القبول.

٢- دراسات عربية Arabic Studies

دراسة (رفاعه وحمادة ، ٢٠١٠) : الدراسة بعنوان **(أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية) .**

هدفت الدراسة الى مدى توافق التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي مع متطلبات تطبيق القيمة العادلة للأدوات المالية بحسب المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، **واعتمدت الدراسة** على استبانة وزعت على مراقبي الحسابات ومفتشي المصارف لمعرفة أثر تعليمات البنك المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية ، **وتوصلت الدراسة** الى عدد من الاستنتاجات منها إن الاختلافات بين التعليمات والمعايير فيما يتعلق بالقيمة العادلة للأدوات المالية من جهة ، وقصور الكبير في تعليمات بنك سورية المركزي فيما يتعلق بطرائق تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية واعتباراتها ومعاييرها والإفصاحات المتعلقة بها، **اما التوصيات** التي اوصت بها الدراسة منها قيام بنك سورية المركزي بتطوير تعليماته لتكون أكثر تطابقاً مع متطلبات المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية فيما يتعلق بتطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية.

١- دراسات اجنبية Foreign Studies

دراسة (Lopes & Rodrigues , 2007) : الدراسة بعنوان **(Accounting for Financial Instruments: An Analysis of the Determinants of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange).**

المحاسبة عن الأدوات المالية: تحليل محددات الإفصاح في سوق الاوراق المالية البرتغالية .

هدفت الدراسة الى تحليل محددات مستوى الإفصاح في المحاسبة عن الأدوات المالية للوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الاوراق المالية البرتغالية ، والاخذ بنظر الاعتبار إلزامية اعتماد المعايير المحاسبية الدولية بعد عام ٢٠٠٥ ، **واعتمدت الدراسة** بناء مؤشر للإفصاح يتكون من ٥٤ بند استنادا إلى متطلبات الإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار المحاسبة الدولي ٣٢ و ٣٩ ، واحتساب نتيجة مؤشر لكل وحدة اقتصادية مدرجة في سوق الاوراق المالية البرتغالية، **وتوصلت الدراسة الى عدد من الاستنتاجات** منها أن مستوى الافصاح يرتبط بشكل كبير بحجم وقائمة الوضع listing status ودرجة النفوذ ، فإن النتائج تبين وجود علاقة إيجابية لحجم ودرجة النفوذ ، فضلا عن أن الوحدات المدرجة في سوق الاوراق المالية تظهر مستوى أعلى من الإفصاح، وبالتالي فهي اقرب إلى متطلبات الافصاح وفق معيار IAS32 ومعيار IAS39 .

ثالثا : تقويم الدراسات السابقة وموقع الدراسة الحالية : بعد استعرض لعدد من الدراسات التي تناولت مفاهيم الادوات المالية ، يلاحظ ان الدراسات التي تناولت الادوات المالية تشترك في ان اغلبها اعتمدت على المعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية، ومن خلال تحليل مضامين تلك الدراسات والنتائج التي توصلت إليها يمكن تحديد الآتي :

١- دراسة (عنيزه ، ٢٠٠٧) هي دراسة نظرية ركزت على القياس والافصاح المحاسبي للأدوات المالية المشتقة من خلال الاعتماد على معيار IAS 32 ومعيار IAS 39 ، وكيفية الفصل بين استخدام الادوات المالية المشتقة لأغراض التداول او إدارة المخاطرة والإفصاح عن تلك الادوات باستخدام القيمة العادلة ، في حين نجد ان الدراسة الحالية تتناول القياس والافصاح للأدوات المالية وفق كل من معيار IFRS 7 و IFRS 9 و IAS39.

٢- دراسة (رفاعه وحمادة ، ٢٠١٠) دراسة ميدانية استخدمت الاستبانة لعينة محددة للتعرف على مدى التزام المصارف الخاصة السورية بمتطلبات القياس والافصاح للأدوات المالية وفقا للمعايير المحاسبة الدولية ، في حين الدراسة الحالية تختلف من حيث البيئة فضلا عن كونها دراسة تطبيقية .

٣- دراسة (Lopes & Rodrigues , 2007) تناولت الافصاح عن الادوات المالية في سوق الاوراق المالية البرتغالية من خلال وضع مؤشر للإفصاح عن الادوات المالية وفق معيار IAS 32 ومعيار IAS 39، اما الدراسة الحالية تقوم على تقويم الإفصاح عن الادوات المالية وفق وفق معيار IFRS 7 و IFRS 9 فضلا عن معيار IAS39.

المحور الثاني // المحاسبة عن الادوات المالية من منظور معايير المحاسبة الدولية

الادوات المالية تعد من الفقرات المهمة في قائمة المركز المالي للعديد من الوحدات الاقتصادية ، وتتمثل في الاصول المالية والالتزامات المالية وحقوق الملكية ، اذ تقوم الوحدات الاقتصادية بالاستثمار في الادوات المالية الاساسية او التقليدية والمتمثلة في الاسهم (العادية والممتازة)

والسندات والتي تمثل ركائز اسواق المال الفورية (Spot Market)[٢] ، فضلا عن الادوات المالية المشتقة او ما تعرف بالأدوات المالية المبتكرة ، وسوف نركز على الفقرات الاتية:

- مفاهيم اساسية حول الادوات المالية.
- اصدار معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية ومسوغات التحديث
- الابلاغ المالي عن الادوات المالية في ظل المعايير الدولية

اولا : مفاهيم اساسية حول الادوات المالية

١- مفهوم وطبيعة الادوات المالية Financial instrument Concept &Natural

تمثل الادوات المالية احد ادوات التمويل وإن المعنى العام للتمويل يشير إلى توفير الأموال اللازمة للنشاط من اجل الحصول على الأصل والذي يتم تمويله من الموارد الذاتية للوحدة وفي حالة عجزها عن توفير تلك الموارد يتم اللجوء إلى من لديهم فائض مالي ليمكنهم من استثماره ، وتلجا الوحدات الى تمويل انشطتها عن طريق طرح الاسهم والسندات الامر الذي انعكس على زيادة التعامل بتلك الادوات وعلى نطاق واسع ، وتشير الادبيات الى تعريف الأدوات المالية اذ عرف قاموس الاعمال الادوات المالية بانها وثيقة (مثل الصك ، السندات ، الاسهم ، كمبيالة ، والعقود الآجلة أو عقد الخيارات) التي تحتوي على قيمة نقدية أو تمثل اتفاق قانوني ملزم بين الطرفين او اكثر بشان الحق في دفع المال. http://www.businessdictionary.com/definition/financial-institution. ، هذا التعريف ركز على ان الاداة المالية ما هي الا وثيقة تمتلك قيمة نقدية واجبة السداد، في حين يرى البعض ان الأداة المالية بأنها أي عقد ينتج عنه أصل مالي لوحدة اقتصادية والتزام مالي أو أداة حق ملكية لوحدة اقتصادية أخرى، لذلك تتضمن الأدوات المالية الاصول المالية والالتزامات المالية وأدوات حقوق الملكية (ميرزا وهولت، ٢٠١١: ٢٨٨).

مما سبق نرتأي ان الأدوات المالية ماهي الا اتفاقات قانونية تشير إلى وجود ترتيبات او التزامات بين واحد أو أكثر من الأطراف لها آثار اقتصادية واضحة وتقود الى نشوء اصل مالي لطرف والتزام مالي وحقوق ملكية لطرف اخر بالاعتماد على الشكل القانوني للأداة وليس على مضمون العقود المرتبطة بها عند قياس وتصنيف وعرض الاداة ضمن الالتزامات او حقوق المساهمين ، ونتيجة لتلك الاتفاقيات القانونية الامر الذي ادى الى نشوء اثار اقتصادية تتمثل في:

أ-الاصل المالية : يعرف الاصل المالي Financial Asset بانه الاصل الذي يتمثل في النقدية، والاستثمار في اسهم وحدة أخرى (مثل الاسهم عادية أو الممتازة)، أو انها حق تعاقدي لتلقي النقد من وحدة آخر مثل القروض ، المستحقات والسندات (Kieso,2011: 255) ، والاصل المالي قد يتمثل في (Holt,2011: 288) :

- النقد
- الإيداعات في الوحدات الاخرى .
- ذمم المدينة (مثال الذمم المدينة التجارية)
- منح القروض للوحدات الاخرى.

[٢] وهي الاسواق التي اجراء عمليات البيع والشراء لأدوات المالية في الوقت الحاضر فوريا ودونما تأجيل.

- الإستثمارات في السندات والاسهم الصادرة عن وحدات أخرى.

ب-الالتزامات المالية : تعرف الالتزامات المالية Financial Liability بانها أي التزام يكون هذا التزام تعاقدي(IAS 32 , 2012 : 8):

أ- لتسليم النقدية أو أصل مالي آخر لوحدة آخر.

ب- لتبادل الأصول المالية أو الالتزامات المالية مع وحدة اقتصادية أخرى في ظل ظروف يحتمل ان تكون غير ايجابية ، وقد حدد معيار IAS39 امثلة على الالتزامات المالية تتمثل في:

- التزامات الوديعة. - الذمم الدائنة (مثال الذمم الدائنة التجارية)
- القروض من وحدات أخرى. -السندات وغيرها من أدوات الدين الصادرة من قبل الوحدات.

ج- **ادوات حقوق الملكية Equity instrument:** تعرف بانها المتبقي بعد دفع الديون والالتزامات الاخرى على الوحدة ، وادوات الملكية هي ما يعود إلى مالك الوحدة ويشمل نظريا جميع المالكين الذين استثمروا في الوحدة ، بما في ذلك الأموال المستخدمة لبدء الوحدة والأرباح السنوية التي تم الاحتفاظ بها في الوحدة على مر السنين، فضلا عن الاستثمارات الجارية التي أجريت من اجل احلال وتحسين أصول الوحدة (Lund,2013:6) .

٢- انواع وخصائص الادوات المالية financial instrument Type & Characteristics

اختلفت الادوات المالية باختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها فقد يتم تبويبها على اساس تاريخ الاستحقاق الى ادوات مالية قصيرة الاجل ، ومتوسطة الاجل وطويلة الاجل ، او قد يتم تبويبها على اساس السوق التي تتداول فيه تلك الادوات الى ادوات مالية يتم التعامل بها في السوق الفوري (الاسهم والسندات) وادوات مالية يتم التعامل بها في السوق الاجل [٣] ، كما يمكن النظر اليها من خلال السياسة النقدية إلى أدوات وأساليب تعتمد على موارد حقيقية في صورة مدخرات، وأساليب تعتمد على موارد غير حقيقية (زيادة المعروض النقدي) بالتمويل المصرفي والإصدار النقدي أو من الودائع الجارية ، وفي نفس السياق يمكن تبويبها على اساس الشكل فيما اذا كانت تمثل ادوات ملكية (الاسهم) وادوات الدين (السندات) . ومهما اختلفت الزاوية التي ينظر بها الى الاداة المالية الا انها تجتمع في عدة خصائص من أهمها(عمر ، ٢٠٠٠: ١٤):

- أنها تعبر عن علاقة دائنية ومديونية بين الطرفين.
- أن موضوعها هو النقود أخذا وعطاء. - أنها ذات آجال محددة لسداد الدين.
- أنها تتيح للمقرض أو الدائن عائداً في صورة فائدة بنسبة من أصل الدين سواء كانت ثابتة أو متغيرة وتؤخذ أولاً أو في نهاية المدة أو على دفعات.

وتأسيسا لما تقدم يمكن تبويب الاداة المالية بشكل عام الى :

أ-الادوات المالية التقليدية : تعتبر الاوراق المالية التي تصدرها الوحدات الاقتصادية السلعة الرئيسية المتداولة في اسواق راس المال ، وتمثل الورقة صك يعطي لحاملها الحق في الحصول

[٣] السوق الاجل هو السوق التي تتعامل من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق ، بمعنى ان يدفع المشتري قيمة الورقة او جزء منها ويتسلمها بتاريخ لاحق ، ويطلق عليها بأسواق المشتقات المالية

على جزء من العائد او الحق في جزء من اصول الوحدة ، او الحقين معا، فحملة الاسهم العادية والممتازة مثلا لهم الحق في جزء من العائد الذي يتولد عن عمليات الوحدة ، كما ان لهم نصيب من اصولها وان كان ليس من حقهم المطالبة به طالما ان الوحدة مستمرة ،كذلك فان لحملة السندات نصيب في الارباح يتمثل في الفوائد المستحقة ، ونصيب في الاصول يتمثل في الاصول المرهونة لصالحهم او في الاصول بصفة عامة وذلك في حالات الافلاس او التصفية (عيساوي ، ٢٠١٥ : ٢٧)

ب- الادوات المالية المشتقة : هي عقد بين المشتري والبائع لإجراء صفقة ينبغي الوفاء بها في وقت ما في المستقبل وفي وقت محدد ، قيمة هذه الصفقة تعتمد على قيمة عدد من المتغيرات الأساسية مثل أسعار الأسهم وأسعار السلع، مستويات الرقم القياسي index levels وأسعار الفائدة أو أسعار الصرف (Martinkutė , 2014 : 73) ، الامر الذي يؤدي الى وجود العديد من الأدوات المالية التي يتم تجميعها تحت المشتقات المالية، وتتمثل في أربعة انواع من المشتقات وهي الأكثر تداولا العقود المستقبلية والعقود الآجلة والخيارات وعقود تبادل أسعار الفائدة ، المشتقات هي الأدوات المالية التي اشتقاق قيمتها أو تدفقاتها النقدية المطلوبة التعاقدية من بعض المؤشرات الاخرى ، وتمثل نموذجا لإدارة المخاطر (Byrne, 2014,24-25) ، تمتاز الادوات المالية المشتقة بالخصائص الاتية المشتقة (IAS – 39, 2011 :6) :

أ- قيمتها تتغير استجابة للتغير في سعر فائدة محدد أو سعر أداة مالية أو سعر سلعة أو سعر صرف عملة أجنبية أو مؤشر أسعار أو التصنيف الائتماني أو أي متغير آخر.

ب- لا تتطلب صافي مبلغ مستثمر أولي أو صافي مبلغ مستثمر أقل من المبالغ المطلوبة للعقود الأخرى التي يتوقع أن يكون لها استجابة مماثلة للتغيرات في عوامل السوق.

ج- يتم تسديدها في تاريخ مستقبلي.

ثانيا :اصدار معايير المحاسبة الدولية الخاصة بالأدوات المالية ومسوغات التحديث

تسعى المحاسبة إلى تحديد وقياس الأحداث المالية للوحدة الاقتصادية وإيصال نتائج القياس إلى مستعملي القوائم المالية ، الأمر الذي تطلب وجود معايير محددة، وتطرقت المعايير التي تصدرها المنظمات المهنية المختصة بمهنة المحاسبة والتدقيق الى العديد من المواضيع منها الادوات المالية من اجل تنظيم عملية التصنيف والقياس والافصاح لتلك الادوات ، وقد بدأت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) عملها على الأدوات المالية في عام ١٩٨٨، وانسجاما مع مقتضيات الموضوع سوف يتم تحليل وتقييم لاهم المعايير الدولية الخاصة بالأدوات المالية مع بيان التطور التاريخي للمعايير الدولية ومسوغات تحديث المعايير.

١- المعيار المحاسبي الدولي (٣٢) الادوات المالية _ العرض : صدر المعيار للمرة الأولى في ايلول ١٩٩١ مسودة مشروع "E40: الأدوات المالية" ومن ثم عدل مسودة المشروع "E48: الأدوات المالية" في وقت لاحق من شهر حزيران ١٩٩٥ الامر الذي أدى إلى اصدار النسخة

الأولى من "معيار IAS 32 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، استمرت الأبحاث وعقب ذلك تم تعديله في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ وإلغاء جميع الأحكام المتعلقة بالإفصاح والتي نقلت إلى معيار IFRS ٧ واصبح معيار IAS 32: الأدوات المالية: العرض.

٢- المعيار المحاسبي الدولي (٣٩) الادوات المالية _الاعتراف والقياس : في العام ١٩٩٤ قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASB بتقسيم المشروع الخاص بالأدوات المالية إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تناولت الإفصاح وعرض البيانات المالية مما ادى الى إصدار معيار IAS 32 في عام ١٩٩٥، أما المرحلة الثانية من المشروع فقد كانت تناولت الاعتراف والقياس مما ادى الى إصدار معيار IAS 39 في كانون الاول من العام ١٩٩٨مفترض ان تاريخ التنفيذ الفعلي في كانون الثاني٢٠٠١ ، وتطرق الى مفهوم القيمة العادلة ووضح الجوانب المحاسبية للقيمة العادلة وما هي الحسابات التي يجب أن تقاس بالقيمة العادلة وما هي الحسابات التي لا تقاس بها ، وتعرض معيار اعلاه الى الانتقادات في اعقاب الازمة المالية ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ ومنها (PWC ,2013 :4) :

- ✓ الاطار المحاسبي للمعيار IAS 39 معقد الامر الذي يقود الى تطبيق غير متناسق للمعيار.
- ✓ الخيارات المتعددة وفق المعيار يقود الى ان تكون المقارنات بين الوحدات الاقتصادية ليس بالأمر السهل.
- ✓ في حالة الخسائر تمويل القروض لا يوفر الحل الصحيح.
- ✓ المخرجات المحاسبية يمكن ان تبدو غير متصلة مع الانشطة التجارية.

ومن الانتقادات الاخرى ان المعالجة المحاسبية للأدوات المالية دائما قضية معقدة بما في ذلك المسائل المتعلقة بالمشتقات، الأدوات المالية الهجينة او المركبة ومحاسبة التحوط (KPMG,2016:182)، كما إن تصنيف الأدوات المالية ضمن المجموعات الثلاث تصنيف لا تحكمه قيود محددة سوى توجهات الإدارة نفسها فيما يتعلق بالغاية التي تستخدم تلك الأدوات لأجلها، وبالتالي فان ذلك يعطي الإدارة مجالا جيداً للتلاعب والتضليل إن أرادت الادارة ذلك، كأن تصنف بعض الأدوات المالية ضمن الأدوات المحتفظ بها إلى حين الاستحقاق وذلك لإظهارها بقيمة التكلفة، علماً بأن نية الإدارة تكون مبيته للاحتفاظ بها لغايات المتاجرة، ومن ثم تستطيع إبعادها عن القيمة العادلة واستخدامها لغايات التحوط ضد مخاطر مستقبلية (الخطيب والقشي ، ٢٠٠٤: ٢٢) .

٣-معيار الابلاغ المالي 7 IFRS: الأدوات المالية – الإفصاحات : عمل مجلس معايير المحاسبة الدولية بالدعوة الى تعديل المعيار IAS 30 وحينها استلمت الملاحظات وبعد مراجعتها أصدر المجلس المعيار7 IFRS في اب لعام ٢٠٠٥(المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، ٢٠٠٦ : ٦٢٠) ، واصبح المعيار نافذ المفعول ابتدأ من ٢٠٠٧ أو بعد ذلك ، وقد اضاف المعيار متطلبات جديدة تتمثل في(Huian , 2010 :43):

- متطلبات لتوفير البيانات الكمية من التعرض لمخاطر المالية ذات الصلة.

• إعداد تحليل حساسية مخاطر السوق لكل نوع من أنواع مخاطر السوق.
• الإفصاح عن القيمة الدفترية للأصول والالتزامات المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولية.
• الإفصاحات عن عدم فعالية التحوط.

٤- المعيار الابلاغ المالي الدولي (IFRS 9) الأدوات المالية:التصنيف والقياس : معيار قد حل محل معيار IAS 39 ، الذي كان يمتاز بصعوبة الفهم والتطبيق والتفسير من جانب معدي القوائم المالية ومستعمليها، فضلا عن انه يتضمن بعض المتطلبات التي ساهمت في تبسيط إجراءات المحاسبة عن الأدوات المالية وذلك بهدف تحسين قدرة المستخدمين على فهم عملية إعداد التقارير المالية بالمقارنة بالمعيار IAS 39 للأدوات المالية من خلال تقليل عدد فئات التصنيف ، وتطبيق منهج انخفاض قيمة واحدة تحل محل مناهج انخفاض القيمة المختلفة ذات فئات التصنيف المتعددة في المعيار IAS 39 ، وأن التعديلات الواردة في معيار IFRS 9 ساهمت في تحقيق درجة أعلى من ملاءمة وموثوقية المعلومات وقابليتها للمقارنة بدرجة أكثر من المعيار IAS 39 مما يؤدي إلى تحسين جودة المعلومات المحاسبية (المليجي ، ٢٠١٤ : ١١) ، ويسعى IFRS 9 الى تحقيق الاهداف (Armăşelu, 2014:640):

• تقليل وتبسيط تصنيف الأصول.
• تحسين حساب التكلفة المطفأة.
• تحسين تقييم خيار القيمة العادلة.
• استحداث مشروع جديد لمحاسبة التحوط.

ثالثا :الابلاغ المالي عن الادوات المالية في ظل المعايير الدولية : الهدف من تحليل معايير الادوات المالية المتعلقة بالاعتراف والتصنيف والقياس والعرض والافصاح، محاولة استعراض الطبيعة لكل من الاعتراف، التصنيف، القياس، العرض والافصاح من خلال التركيز على المعايير التي تناولتها.

١- طبيعة الاعتراف بالأدوات المالية Nature the Recognition of Financial Instruments

ينظر الى الاعتراف Recognition بانه الوقت الذي ينبغي ان تسجل فيه الوحدة بشكل مبدئي اصلا أو التزاما في جدول المركز المالي (IFRS-A,2013:40)، وفي هذا الشأن فقد حدد المعيار IAS 39 الكيفية التي يجب أن تتبعها الوحدة في عملية الاعتراف, والغاء الاعتراف بالأدوات المالية وإظهارها في القوائم المالية، حيث وضع مجموعة من الاسس والقواعد التي يتوجب إتباعها عند عملية الاعتراف.

أ- الاعتراف المبدئي بالأداة المالية Recognition of financial instruments : اكد معيار IAS 39على ان الإعتراف المبدئي بالأصول المالية يتم في قائمة المركز المالي عندما تصبح الوحدة طرفاً في الاحكام التعاقدية لأداة وعند شراء أصول مالية بطريقة منتظمة (IAS 39,2011:7)، ويتم إثبات عمليات شراء وبيع الأصول المالية بإستخدام تاريخ الصفقة Trade Date أو تاريخ التسوية Settlement Date كأساس لاعتراف والإثبات في الدفاتر(حميدات وخداش ،٢٠١٣: ٣٥٨)، ونتيجة لذلك تعترف الوحدة بكافة حقوقها والتزاماتها التعاقدية بما فيها

المشتقات المالية في ميزانياتها على أنها أصول أو التزامات عندما تصبح الوحدة طرفا في الاحكام التعاقدية ، بالمقابل فان معيار IFRS 9 سمح عند الاعتراف المبدئي ان يتم قياس أصل مالي بالقيمة العادلة مضافا إليها تكاليف المعاملات (في حالة الاصول المالية التي لا تقاس بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة) يعزى مباشرة إلى اقتناء الأصول المالية، بعد الاعتراف المبدئي والأصول المالية ليتم قياسها بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفذة (Huian,2011:31).

ب- إلغاء الاعتراف بالأدوات المالية Derecognition of financial instruments : في ظل ظروف معينة قد تحتاج الوحدة إلى توفير تمويل اضافي مما يضطرها إلى التصرف بأدواتها المالية، الأمر الذي يتطلب الغاء الاستثمارات من السجلات، وفي هذا الصدد فإنه يتوجب مراعاة القواعد المتعلقة بإلغاء الاعتراف بالأدوات المالية من السجلات وكيفية الإقرار بالمكاسب والخسائر الناتجة عن الغاء الاعتراف، ويتم إلغاء الاعتراف بالأصل المالي فقط عندما توفر احد الشرطين(IAS 39,2011:8):

- تنهي مدة الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الاصل المالي.
- يقوم بنقل الاصل المالي ويكون النقل مؤهلا لا لغاء الاعتراف.

٢-طبيعة التصنيف والقياس في ظل الادوات المالية : ينظر الى التصنيف في الادوات المالية على انه تجميع الادوات المالية في فئات categorization وفق لأسس مثلا جهة الاصدار ، اصل الدين وغيرها ،اما القياس (Measurement) فيعرف بشكل عام بأنه عملية تحديد أو تعيين الأرقام لأشياء أو لأحداث استناداً إلى قواعد (بلخاوي، 2009: 90) ، ويعتبر مفهوم (Campell)للقياس اول تعريف يحدد القياس بشكل علمي ويتمثل القياس في قرن الأعداد بالأشياء للتعبير عن خواصها، وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها إما بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة (Compel , 1970:667) ، وتعددت اساليب القياس ما بين الكلفة التاريخية Cost Historical او التكلفة، التكلفة الاستبدالية Cost Replacement، صافي القيمة البيعية وغيرها من اساليب القياس المحاسبي، وسيتم التطرق الى اساليب القياس المتعلقة بالأدوات المالية لعلاقتها بموضوع البحث:

-**الكلفة Cost:** يقصد بالتكلفة المبلغ الذي يتم مقابلة شراء اصل او تكبد التزام بما في ذلك تكاليف المعاملة [٤](جمعة ، ٢٠١٠ :١٠١)، أي انها تمثل القيمة التي دفعت للاستحواذ على اصلا او تعهد بسداد التزام.

-**القيمة العادلة Fair Value :** عرف IASB القيمة العادلة وفقا لمعيار IFRS13 بأنها القيمة التي يمكن استلامها لبيع موجود او دفعها لسداد التزام في تاريخ القياس لعملية اعتيادية منتظمة بين اطراف تتعامل بالسوق في ظروف السوق الحالية(IFRS-B, 2013 : 961).

[٤] تشمل تكاليف المعاملة الرسوم والعمولات المدفوعة للوكلاء والمستشارين والسماسرة والتجار، والرسوم من قبل الوكالات التنظيمية وأسواق الأوراق المالية، وضرائب ورسوم النقل. ولا تشمل تكاليف المعاملة علاوات أو خصومات

- **الكلفة المطفأة Amortized Cost:** هي المبلغ الذي قيست به الاصول او الالتزامات المالية بمقداره عند الاعتراف المبدئي ناقصا التسديدات الرئيسية، مضافا الى ذلك او مخصوما منه الاطفاء التراكمي لأي فرق بين ذلك المبلغ المبدئي ومبلغ الاستحقاق، ومخصوما منه كذلك اي تخفيض (مباشر او من خلال استعمال حساب مخصص) خاص بانخفاض القيمة او عدم امكانية التحصيل (IAS 39 , 2014 :1159).

أ-اعتبارات تصنيف وقياس الاصول المالية والالتزامات المالية في ظل معيار IAS 39 : عند تحليل المعيار IAS 39 يتضح انه قد تناول القياس من خلال التمييز ما بين القياس المبدئي والقياس اللاحق حيث اشترط في القياس المبدئي قياس جميع الأدوات المالية مبدئيا بالقيمة العادلة، تضاف اليها مباشرة تكاليف المعاملات Transaction Costs المتعلقة بها أو يتم خصمها من القيمة الدفترية لتلك الأدوات المالية التي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة (IAS 39 , 2014 : 52) ، على وفق ما تم تقديمه فان تحديد طبيعة المعالجة المحاسبية تكون بالاعتماد على التصنيف الذي صنفت به الاداة المالية ، وفيما يلي الشكل (١) يوضح تصنيف الاصول والالتزامات المالية واسلوب القياس لكل من الاصول والالتزامات المالية المستخدم:

شكل (١) تصنيف الاصول والالتزامات المالية واسلوب القياس المستخدم

الفئات	القياس المبدئي	القياس اللاحق
الاصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة	القيمة العادلة	القيمة العادلة حتى يتم بيعها وتسجل التغيرات في القيمة العادلة ضمن بنود كشف الدخل
الاصول المالية المتاحة للبيع	القيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة	القيمة العادلة وتسجل التغيرات في القيمة العادلة مباشرة كشف التغيرات في حقوق الملكية / الدخل الشامل[5]
الاصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	القيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة	الكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ولا يعترف بالتغيرات في القيمة العادلة
القروض والذمم المدينة	القيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة	الكلفة المطفأة مع اجراء اختبارات انخفاض القيمة ولا يعترف بالتغيرات بالقيمة العادلة
الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	القيمة العادلة	القيمة العادلة والتغيرات تسجل في كشف الدخل
الالتزامات المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستنفذة	القيمة العادلة مضافا اليها تكاليف المعاملة	الكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الفائدة الفعال ولا يعترف بالتغيرات بالقيمة العادلة

ب-اعتبارات تصنيف وقياس الاصول المالية والالتزامات المالية في ظل معيار IFRS 9 : عند استقراء معيار IFRS 9 يتضح ان المعيار قد عمل على انشاء مبادى للإبلاغ المالي الخاصة بالأصول والالتزامات المالية حيث عمل على فصل المتطلبات المتعلقة بالأصول المالية عن تلك المتعلقة بالالتزامات المالية، كما ان المعيار ربط ما بين التصنيف والقياس للأدوات المالية حيث اعتمد المعيار على نهج واحد .

[5] احتياطي إعادة تقييم أو مكاسب وخسائر حيازة غير محققة

- **الأصول المالية:**الاصول المالية يتم قياسها وتصنيفها الى اصول مالية بالكلفة المطفأة او اصول مالية بالقيمة العادلة ، يستخدم نهج مبسط لكيفية تحديد متى يجب أن تقاس الاصول مالية بالقيمة العادلة أو بالتكلفة المستنفذة، وجميع الأصول المالية تخضع لاختبارين لتحديد ما إذا كانت القاعدة هي المناسبة لتكلفتها المستنفذة (Armăşelu, 2014:640)، وتعتمد عملية التصنيف على الطريقة التي يتم فيها ادارة الأداة (باستخدام نموذج عمل الوحدة) وتوفر شروط التدفق النقدي التعاقدي المتعلقة بها، ويتم تصنيف وقياس الاصول المالية وفق المعيار الى فئتين (Hulan,2010:31):

أ- الاصول المالية يتم قياسها بالتكلفة المطفأة Amortized Cost (AC).

ب- اصول مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة وتصنف الى :

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة fair value through profit or loss (FVTPL).

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر fair value through other comprehensive income (FVOCI).

ومن اجل تحديد الكيفية المستخدمة في تصنيف الاصول المالية وقياسها يستخدم معيارين هما:

- **نموذج أعمال الوحدة لإدارة الاصول المالية** :تقييم نموذج الأعمال هو نموذج العمل والتي عادة يمكن ملاحظته من خلال أنشطة معينة قامت بها الوحدة لتحقيق اهدافها، مثل كيف يتم تقييم أدائها، وكيفية دفع الأجور المديرين وكيف ادارة مخاطرها (IABS , 2014 : 4)، وتقييم نماذج الأعمال هو أمر أساسي لتصنيف الاصول المالية ويحدد النموذج المستوى الذي يعكس كيفية إدارة مجموعة من الأصول المالية معا لتحقيق هدف معين، لا يعتمد النموذج على نوايا الإدارة الخاصة بالأداة، وفقا لهذه الشروط ينبغي أن تحدد الاداة في مستوى أعلى من التجميع، ومع ذلك يمكن للوحدة أن تستخدم نموذج أعمال أكثر من واحد لإدارة الادوات المالية (Deloitte,2016:3).

- **خصائص التدفق النقدي التعاقدي للأصل المالي** : ويقصد بذلك ان يولد الاصل المالي تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد مثل السندات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ،٢٠١٣ :٣٥٩)، وينبغي على الوحدة أن تقيس الأصل المالي بالتكلفة المطفأة إذا تم تحقيق كلا الشرطين الآتيين (IFRS 9, 2014 : 15):

- ✓ الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج اعمال الوحدة بهدف جمع التدفقات النقدية التعاقدية، وبمعنى آخر شراء الأصل ليس لغرض المتاجرة.
- ✓ ينتج عن الشروط التعاقدية للأصل المالي في تواريخ محددة تدفقات نقدية تكون مجرد دفعات للمبلغ الاساسي والفائدة على المبلغ الاساسي غير المسدد.

في المقابل، يتم تصنيف الاصول المالية ويتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر(FVOCI) إذا توفرت المعايير (الأصل يمثل التدفقات النقدية التعاقدية ، والأصل المحتفظ على حد سواء لجمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الاصول المالية، والوحدة المحتفظة لا تطبق خيار القيمة العادلة للتخلص من عدم التوافق المحاسبي) ، ينبغي تسجيل التغيرات في القيمة الدفترية لهذه الأصول من خلال الدخل الشامل الآخر (OCI)، وبمعزل عن الاعتراف في انخفاض المكاسب أو الخسائر، والإيرادات الفائدة ومكاسب وخسائر التغيرات في سعر الصرف التي يتم الاعتراف بها في كشف الدخل، وعلاوة على ذلك، حيث يتم الغاء الاعتراف بالأصول المالية وتحويل الأرباح أو الخسائر المتراكمة المعترف بها من قبل في الدخل الشامل الاخر (OCI)من حقوق لمساهمين إلى كشف الدخل، أما فئة القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة (FVTPL) وهي الفئة المتبقية، وبالتالي، يجب أن تصنف الأصول المالية وقياسها في FVTPL القيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة إذا كانت الاصول لا تحقيق معايير فئات الكلفة المطفأة AC أو القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر FVOCI ، الأصول المالية ضمن القيمة العادلة من خلال الربح والخسارة FVPTL يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل كافة التغيرات في القيمة من خلال كشف الدخل (Jääskeläinen,2016:41).

– **الالتزامات المالية:** تصنيف الالتزامات المالية وفق معيار IFRS 9 ابقى على الاسلوب المتبع بموجب معيار IAS 39 .

ج– **اعتبارات الافصاح وفق معيار IFRS 7** : تطلب العديد من الاعتبارات حول تقديم معلومات حسب صنف الأدوات المالية بتجميعها ضمن أصناف تتناسب وطبيعة المعلومات المفصح عنها، والمتطلبات الواردة في هذا المعيار مكملة للمعايير الخاصة بالأدوات المالية، وعند تحليل المعيار يتضح انه قد اشترط الافصاح عن مجموعة كبيرة من المعلومات ضمن القوائم المالية أو في الملاحق وذلك من اجل تحقيق الهدفين التي يسعى المعيار الى تحقيقهما والمتمثلة في اهمية الادوات المالية وبالنسبة للمركز المالي وكشف الدخل وطبيعة ومدى المخاطر الناجمة عن الادوات المالية.

المحور الثالث // الجاني التطبيقي

اولا :التحليل الوصفي لتطبيق معايير القياس والافصاح للأدوات المالية : قبل التطرق الى القياس والافصاح عن المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية ، لابد من التعرف على الخطوات التي قام بها مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في العراق بخصوص تبني المعايير الدولية ، حيث وضع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في نهاية العام ٢٠١٦ خطة عمل لتبني المعايير المحاسبية الدولية هذه الخطة تعتمد على مؤشرات رئيسية منها تبني المعايير التي تحتاجها المؤسسات والدوائر والوحدات وبما يفي بالتزامات العراق الدولية والمهنية والافصاح للشركات

المساهمة يتبعها العمل على الاجراءات التنفيذية والارشادية والتدريب المطلوب ثم الاعلان الرسمي وتحديد موعد اطلاق التنفيذ[٦] ، وقام المجلس بالخطوات الاتية [٧]:

- تحديد المعايير التي سوف يتم تبنيها خلال العام الحالي وقد تم اختيار ١١ معيار للعام الحالي على ان يتم تبني المعايير المتبقية خلال العام ٢٠١٨، ويبدء التطبيق الشامل والتزام الوحدات بالتطبيق بداية ٢٠٢٠ ، وتم اختيار المعايير بالاعتماد على مدى حاجة البيئة المحلية لتلك المعايير.
- تشكيل لجان من اعضاء مجلس المعايير المحاسبية والرقابية وبواقع ٣ اعضاء لكل لجنة (اكاديمي ،ممثل عن الديوان ، ممثل من الوزارات) تقوم بدارسة التفسيرات الواردة في المعايير المراد تبنيها خلال العام ٢٠١٧ واختيار التفسير الذي يلائم البيئة المحلية. اما المعايير الدولية الخاصة بالأدوات المالية فقد تم تأجيلها للعام ٢٠١٨ ، واسباب التأجيل تعود الى [٨]:

✓ عدم وجود قوانين في البيئة المحلية تنظم تداول الادوات المالية في الاسواق المالية ، حيث يفتقر قانون الشركات ٢١ و ٢٢ لعام ١٩٩٧ وقانون البنك المركزي لعام ٢٠٠٤ من الاشارة الى الادوات المالية.

✓ الافتقار الى الخبر الكافية في تقييم الادوات المالية بشكل عام والادوات المالية المشتقة بشكل خاص.

✓ نقص الكوادر المحاسبية القادرة على تطبيق معايير الادوات المالية حيث تمتاز تلك المعايير بالتعقيد وصعوبة الفهم الامر الذي يتطلب جهد جهيد (كبير) وتدريب عالي.

✓ عدم وضوح الترجمة لتلك المعايير مما يؤدي الى استخدام مصطلحات محاسبية تختلف عن المصطلحات الاصلية الواردة في المعايير الاجنبية.

✓ عدم وجود المشتقات المالية في البيئة المحلية حيث انها غير مطبقة.

✓ عدم وجود مثيل للأدوات المالية في الاسواق المالية المحلية مثلا بالرغم من توجيهات البنك المركزي بأدراج السندات في السوق المالية الا انه لم يلتزم بذلك.

✓ الافتقار الى خطة واضحة لاستخدام الادوات المالية في البيئة المحلية مما ينعكس على نسبة التداول .

وترافق عملية تطبيق المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية العديد من المشاكل هي[٩]:

- البيئة المحلية غير ملائمة للتطبيق بسبب ضعف اجراءات تطبيق القوانين التي تدعم تطبيق المعايير .

---

[٦] مقابلة مع المدير التنفيذي لسوق العراق للأوراق المالية السيد طه احمد عبد السلام يوم ٢٠١٤/٤/١٢ الساعة العاشرة والنصف صباحا

[٧٧] حضور الجلسة الثانية لمجلس معايير المحاسبية والرقابية ليوم ٢٠١٧/٤/٥ الساعة التاسعة والنصف صباحا

[٨] .مقابلة مع الدكتور صلاح نوري خلف رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي في يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٧/٣/١٤ الساعة السابعة صباحا

[٩] مقابله مع الدكتورة الاء حاتم مدير عام في ديوان الرقابة المالية في يوم ٢٠١٧/٤/١٣ الساعة الواحدة والنصف ظهرا

- ضعف المؤسسات التعليمية مما ينعكس بالتالي على ضعف مخرجات التعليم الجامعي الخاص بالمحاسبين والمدققين.
- ضعف كفاءة المحاسبين في البيئة المحلية الامر الذي يتطلب جهد كبير لرفع مستوى كفاءتهم.
- المشكلة الرئيسية تتعلق بتقييم القيمة العادلة كون السوق المالي غير نشط ، الامر الذي يتطلب ايجاد طرق بديلة لاحتسابها مما يساعد في تقييمها بشكل رصين .

ثانيا : تطبيق المعايير الدولية للأدوات المالية في عينة البحث : تعتبر المحفظة الاستثمارية Investment Portfolio واحدة من أدوات الاستثمار في الادوات المالية وتتكون من توليفة من الاسهم والسندات ذات خصائص مختلفة وتهدف للاستثمار في شركات مختلفة بهدف تخفيض مخاطر الاستثمار ، وتمتلك المصارف الخاصة محافظ استثمارية تتمثل في اسهامات المصارف في أسهم ملكية الشركات العراقية الأخرى وحوالات الخزينة والودائع لدى الغير والاستثمار في أسهم شركات اخرى بهدف تحقيق عوائد مرتفعة مع نمو راسمالي طويل الأجل وتنويع في بآجال الاستحقاق ، تم اختيار مصرف المنصور للاستثمار كعينة للبحث بسبب انتهاء المصرف من اعداد القوائم المالية للعام ٢٠١٦ بوقت مبكر قياسا بالمصارف الخاصة الاخرى ، حيث صدرت في اوائل شهر مايس ، وبسببه حصل المصرف على كتابة شكر وتقدير من هيئة الاوراق المالية بسبب الافصاح المبكر ، فضلا عن ان المحفظة الاستثمارية تتضمن استثمارات خارجية الى جانب استثمارات داخلية ، وحصول المصرف على تصنيف A وفق التصنيف والذي قام بإعداده البنك المركزي للعام ٢٠١٦ [١٠] .

١-نبذة تعريفية عن عينة البحث : تأسس مصرف المنصور كشركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي قدره (٥٥) مليون دينار عراقي مدفوع بالكامل، بموجب شهادة التأسيس المرقمة م. ش/٢٧٥٢٠ في ٩/١٣/ ٢٠٠٥ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات ، وتم زيادة راس مال المصرف لعدة مرات ليصل في عام ٢٠١٤ الى (٢٥٠) مليار دينار عراقي ، ويبلغ عدد فروع المصرف (٩) فروع جميعها تعمل داخل العراق.

٢-دراسة واقع حال عينة البحث ومدى التزام بتطبيق تعليمات البنك المركزي ذات العدد ٩/١٢ والمؤرخ في ٤ / ١ /٢٠١٦ والمتعلق بتطبيق المعايير الدولية

اعتمد المصرف تعليمات النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التامين كأساس في تسجيل وترحيل وتبويب وتصنيف البيانات المالية للعام ٢٠١٥ واكتفى بعرض القوائم المالية وفق النظام ، وفي عام ٢٠١٦ اعد القوائم المالية وفق النظام المحاسبي الموحد والمعايير الدولية للعام ٢٠١٦، والجدول (١) يوضح الاستثمارات المالية للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (١) جدول الاستثمارات المالية للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦

[١٠] التقرير السنوي لمصرف المنصور للعام ٢٠١٦

التفاصيل/السنوات	٢٠١٦	٢٠١٥
حوالات خزينة جمهورية العراق	٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٨,١٢١,٥٣٤,٠٠٠
سندات خزينة جمهورية العراق بالدولار الامريكي	١١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠
حوالات البنك المركزي العراقي	٠	٤٦٨,٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠
اسهم شركات محلية مدرجة في الاسواق المالية	٥٣٥,٥٤٣,١٨٨	٤٨٣,٧٩٤,٦٦٨
اسهم شركات خارجية مدرجة في الاسواق المالية	١,٤٦٧,٢٥٣,٢١٦	٤٥٩,٠٤٢,٤١٩
المجموع	**٣٨,٣٠٢,٧٩٦,٤٠٤**	**٦١٧,٩٩٤,٣٧١,٠٨٨**

من تحليل الجدول اعلاه نجد ان المصرف يمتلك محفظتين محفظة للاسهم الداخلية واخرى للاسهم الخارجية ، فضلا عن قيامه ببيع حوالات البنك المركزي وحوالات الخزينة وشراء سندات خزينة ، والجدول (٢) يوضح محفظة الاسهم الداخلية والخارجية للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (٢) جدول محفظة الاسهم الداخلية للغاية ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١

الشركة المساهم بها	عدد الاسهم	قيمة الشراء الاجمالية	سعر السوق	القيمة السوقية
محفظة الاسهم ٢٠١٥				
فندق المنصور	١٤,٥٠٠,٠٠٠	٢١٩,٩٦٥,٠٠٠	١٥.١٧	٢١٩,٩٦٥,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٢٦,٩٥٠,٠٠٠	٠.٥١٠	٢٢٦,٩٥٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	٥٥,٨٧٨,٢٨٥	٣٦,٨٧٩,٦٦٨	٠.٦٦٠	٣٦,٨٧٩,٦٦٨
مجموع المحفظة الداخلية		**٤٨٣,٧٩٤,٦٦٨**		**٤٨٣,٧٩٤,٦٦٨**
محفظة الاسهم ٢٠١٦				
فندق المنصور	١٤,٥٠٠,٠٠٠	٣٠٢,٣٢٥,٠٠٠	٢٠.٨٥	٣٠٢,٣٢٥,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٢٥٠,٠٠٠	٠.٤٥٠	٢٠٠,٢٥٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	٥٥,٨٧٨,٢٨٥	٣٢,٩٦٨,١٨٨	٠.٥٩٠	٣٢,٩٦٨,١٨٨
مجموع المحفظة الداخلية		**٥٣٥,٥٤٣,١٨٨**		**٥٣٥,٥٤٣,١٨٨**

من تحليل الجدول اعلاه نجد اعتماد سعر الاغلاق لأخر جلسة في سوق العراق للأوراق المالية ، وكما ان قيمة الشراء (الكلفة التاريخية) تساوي القيمة السوقية وهذا غير ممكن لكون الشراء تم في تواريخ سابقة والقيمة السوقية تمثل السعر في تاريخ اعداد القوائم المالية .

اما المحفظة الخارجية للمصرف والذي تمثل الاستثمارات في السوق العالمية والجدول (٣) يوضح المحفظة الخارجية :

جدول (٣) المحفظة الخارجية لمصرف المنصور للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦

الشركة المساهم بها	عدد الاسهم	معدل السعر[١١]	قيمة الاسهم درهم اماراتي	قيمة الاسهم دولار امريكي
محفظة ٢٠١٥				
مصرف ابو ظبي الوطني	١٧٢,١٩٥	٧.٩٩٣	١,٣٧٦,٣٩٨	٣٧٥,٠٣٥.٠٥
المجموع بالدولار			١,٣٧٦,٣٩٨	٣٧٥,٠٣٥.٠٥
المجموع المعادل بالدينار العراقي				**٤٥٩,٠٤٢,٤١٩**
محفظة ٢٠١٦				
مصرف ابو ظبي الوطني	٢٨٩,١٩٥	٩.٧٦	٢,٨٢١,٨٧٥	٨,١٤٥,٥٣٩.٧١
مصرف الامارات دبي الوطني	١٣٣,٠٠٠	٨.٣٧	١,١١٣,٦٠٤	٣١٤,١١٦.٦١
المجموع بالدولار				١,١٢٨,٦٥٦.٣٢
المجموع المعادل بالدينار العراقي[١٢]				**١,٤٦٧,٢٥٣,٢١٦**

من تحليل الجدول اعلاه يتضح ان معدل السعر للمحفظة الخارجية يمثل الاسعار العالمية لأخر جلسة في السوق المالي ولكون السوق العالمية سوق نشط فان الاسعار تمثل القيمة العادلة .

٣- تصنيف والقياس المحاسبي للأصول والالتزامات المالية وفق معيار IAS 39: تصنيف الأصول المالية وفق الشروط المعتمدة في معيار IAS 39 الى اربع فئات في حين ان القياس المحاسبي اعتمد على (الكلفة التاريخية والقيمة العادلة والكلفة المطفأة) والتي سبق وان تطرقنا اليها ، ويتم التصنيف والقياس الى :

أ-القروض والذمم المدينة Loans and Receivable : وتمثل اصول المالية غير المشتقة مع دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ولم تصنف في سوق نشط ، ويتم قياسها بالكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالةEffective Interest Method وتظهر بنفس قيمتها عند اعداد القوائم المالية وفق المعايير الدولية ،مما يتطلب اختبار انخفاض القيمة بالنسبة للقروض والحسابات المدينة بالاعتماد على الفائدة ، والجدول (٤) يبين أسعار الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي العراقي وللعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (٤) اسعار الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦

	١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠	١١	١٢
٢٠١٥	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦
٢٠١٦	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤	٠.٠٤

المصدر : البنك المركزي العراقي ، التقرير الاقتصادي للفصل الاول ، ٢٠١٦: ٢

[١١] درهم اماراتي

[١٢] المجموع المعدل بالدينار العراقي بسعر ١٣٠٠ دينار / دولار

من تحليل الجدول أعلاه نجد أن أسعار الفائدة المقررة من قبل البنك المركزي هي ٦% بقيت من دون تغير للعام ٢٠١٥ وقرر المصرف المركزي تخفيض سعر الفائدة خلال شهر اذار من العام ٢٠١٦ والاشهر اللاحقة الى ٤% بدلا من ٦%.

وتتكون القروض والحسابات المدينة من الحسابات المدينة (مدينون) والائتمان النقدي (القروض والتسليفات)، والجدول (٥) يوضح القروض والذمم المدينة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (٥) القروض والذمم المدينة لمصرف المنصور كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١

التفاصيل/ السنوات	٢٠١٦	٢٠١٥
الائتمان النقدي	١٢٩,٩٧٢,٣٠٦,٥٣٥	١٢٨,٠٠٦,٨٢٧,٤٤١
خسائر غير متحققة	(١٥,٤٣٧,١٢٥,٥٨٩)	(١٥,٢٥٩,١٨٣,٩٦٤)
صافي الحسابات المدينة	**١١٤,٥٣٤,٦٨٠,٩٤٦**	**١١٢,٧٤٧,٦٤٣,٤٧٧**

ب- الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق Held to maturity investments :

تصنف الأصول المالية بانها محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق في حالة توفر المتطلبات الاتية:

- ✓ مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد.
- ✓ تاريخ استحقاق محدد.
- ✓ النية والقدرة للوحدة الاقتصادية للاحتفاظ بالأصل المالي حتى تاريخ الاستحقاق.

وتتمثل الاصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق أدوات الدين الاخرى التي لن تبيعها الوحدة قبل تاريخ استحقاقها بغض النظر عن التغيرات في اسعار السوق أو مركز الوحدة المالي أو ادائها ، وتظهر في قائمة المركز المالي بالكلفة المطفأة ، وبما أن الأصل المالي المحتفظ به لتاريخ الاستحقاق وبمعدل سعر فائدة ثابت فلا يوجد مكاسب أو خسائر غير محققة للوصول إلى القيمة العادلة، وتتمثل في السندات والحوالات التي حصل عليها المصرف من اجل الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والجدول (٦) يوضح الاصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١:

جدول (٦) الاصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و٢٠١٦

لتفاصيل	٢٠١٦	٢٠١٥
حوالات الخزينة جمهورية العراق	٢٥,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٨,١٢١,٥٣٤,٠٠٠
سندات خزينة جمهورية العراق بالدولار الامريكي	١١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٠
حوالات المصرف المركزي	٠	٤٦٨,٩٣٠,٠٠٠,٠٠٠
مجموع الأصول المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق	**٣٦,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**	**٦١٧,٠٥١,٥٣٤,٠٠٠**

ج- الاصول المالية المتاحة للبيع Available for sale : تصنف الأصول المالية مقتناه بغرض البيع إذا احتفظ بها لفترة غير محدد ، فضلا عن في حالة رغبة الوحدة بيعها في أي وقت تحقق عائدا بها أو عند الحاجة، وتظهر تلك الاصول بالقيمة العادلة في قائمة المركز المالي اما التغيرات فتظهر بالقيمة العادلة في حقوق الملكية ، ولكون سوق المالي غير نشط مما تطلب

اللجوء إلى طرق بديلة لقياس القيمة العادلة مثلا الاعتماد على أنموذج القيمة الحالية على أساس التدفقات النقدية المتوقع استلامها من قبل المستثمر في المستقبل، ويتم خصم التدفقات النقدية بمعدل خصم مناسب ليعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطرة المرتبطة بتلك التدفقات النقدية ، وهذه الطريقة تعتبر بديل للقيمة العادلة لكونها تركز على قياس الأحداث الاقتصادية المستقبلية التي لا تتوافر لها قيمة سوقية ملائمة، وتم اعتماد انموذج Gordon الذي يفترض قياس القيمة العادلة وفق الصيغة الآتية (Brigham & Ehrhardt, 2008: 295) :

$$F.V = \sum_{t-1}^{n} \frac{D_t}{(1+k_s)^t} + \frac{P_n}{(1+k_s)^n}$$

F.v : القيمة العادلة للسهم D_t : التوزيعات للسهم العادي في الفترة t

P_n : سعر السهم العادي في الفترة n. K_s : معدل العائد المطلوب على السهم العادي من طرف المستثمر.

ومن اجل حساب المخاطر النظامية لكل شركة مدرجة في السوق ومعدل العائد على محفظة السوق للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ ، لابد من الحصول على مقسوم الأرباح المتوقع (Dt) والذي ويحسب وفق الصيغة الآتية : $Dt = Do(1+g)$

Do = مقسوم الأرباح الحالي للسهم الواحد g = معدل النمو

اما معدل العائد المطلوب (K) يحسب بالمعادلة الاتية :

$$RRR(K) = Rf + Bi(Rm - Rf)$$

Rf = معدل العائد الخالي من المخاطرة Rm = معدل العائد على محفظة السوق

Bi = معامل بيتا (مقياس المخاطرة النظامية للسهم) (Pn) وسعر السهم الحالي المعلن

الامر الذي تطلب الحاجة الى استخدم عدد من المتغيرات والمتمثلة معدل العائد المطلوب ومقسوم الارباح المتوقع والقيمة السوقية ، ونظرا لعدم اكمال القوائم المالية للشركات ضمن المحفظة الاستثمارية لعينة البحث تم اعتماد معدل العائد لعام ٢٠١٥ كمعدل معدل عائد للعام ، والجدول (٧) يوضح المتغيرات المستخدمة من اجل استخراج القيمة العادلة لاسهم المحفظة الداخلية للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦:

جدول (٧) حساب القيمة العادلة للمحفظة الداخلية للأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦

	٢٠١٥			٢٠١٦		
البيان	معدل العائد المطلوب	مقسوم الأرباح المتوقع	القيمة السوقية	معدل العائد المطلوب	مقسوم الأرباح المتوقع	القيمة السوقية
فندق المنصور	−0.250	0.144	١٥,١٧٠	−0.00081	0.329	٢٠,٨٥٠
مصرف الخليج التجاري	−0.469	0.009	٠,٥١٠	0.2588	0.07	٠,٤٥٠
مصرف الاستثمار العراقي	−0.144	0.042	٠,٦٦٠	−0.218	0.07	٠,٥٩٠

وتتمثل الاصول المالية المتاحة للبيع في اسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتي حصل عليها وذلك لاستثمارها لغرض توليد ارباح في الامد الطويل ، والجدول (٨) يوضح الاصول المالية المتاحة للبيع كما في ٢٠١٥/١٢/٣١:

جدول (٨) الاصول المالية متاحة للبيع كما في ٢٠١٥/١٢/٣١

الشركة المساهم بها	عدد الاسهم	القيمة العادلة لسهم	اجمالي القيمة العادلة	القيمة السوقية
فندق المنصور	١٤,٥٠٠,٠٠٠	20.418	296061000	٢١٩,٩٦٥,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٠.٩٧٧	434765000	٢٢٦,٩٥٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	٥٥,٨٧٨,٢٨٥	٠.٨٢٠	45820193	٣٦,٨٧٩,٦٦٨
مصرف ابو ظبي الوطني	١٧٢,١٩٥	٧,٩٩٣	٤٥٩,٠٤٢,٤١٩	٤٥٩,٠٤٢,٤١٩
مجموع الاصول متاحة للبيع			**١,٢٣٥,٦٨٨,٦١٢**	**942,837,087**

ومقدار المكاسب والخسائر غير المتحققة الناتجة عن تغيرات القيمة العادلة فقد كانت بمبلغ (٢٩٢,٨٥١,٥٢٥) دينار والذي يمثل الفرق بين اجمالي القيمة العادلة والقيمة السوقية ، اما مكاسب وخسائر متحققة الناتجة عن عملية البيع فلا توجد بسبب عدم وجود عملية بيع لاسهم المحفظة وتظهر في قائمة الدخل في حالة وجودها.

ونظرا لبقاء عدد الاسهم ثابتة للعام ٢٠١٦ لكل من سهم المحفظة الداخلية واسهم مصرف ابو ظبي الوطني من اسهم المحفظة الخارجية ، وعلى هذا الاساس صنفت الى اصول مالية متاحة للبيع ، والجدول (٩) يوضح الاصول المالية المتاحة للبيع كما في ٢٠١٦/١٢/٣١:

جدول (٩) الاصول المالية المتاحة للبيع كما في ٢٠١٦/١٢/٣١

الشركة المساهم بها	عدد الاسهم	القيمة العادلة لسهم	القيمة العادلة	القيمة السوقية
فندق المنصور	١٤,٥٠٠,٠٠٠	21,196	307,342,000	٣٠٢,٣٢٥,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	٤٤٥,٠٠٠,٠٠٠	0.413	183,785,000	٢٠٠,٢٥٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	٥٥,٨٧٨,٢٨٥	0.843	47,104,394	٣٢,٩٦٨,١٨٨
مصرف ابو ظبي الوطني	172,195	٩,٧٦	١,٠٥٨,٩٠١,٦٢٣	١,٠٥٨,٩٠١,٦٢٣
مجموع الاصول المتاحة للبيع			**1,597,133,017**	**1,594,444,811**

في حين كانت المكاسب والخسائر غير المتحققة والناجمة عن الاصول المالية المتاحة للبيع للعام ٢٠١٦ بمبلغ (٢,٢٨٨,٢٠٦) دينار.

د- **الأصول المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة (Trading)** : يصنف الاصل المالي على انه محتفظ به للمتاجرة اذا كان الغرض الرئيسي من الشراء بيعه في المستقبل القريب وتوليد ارباح في الاجل القصير، وتظهر في قائمة المركز المالي بالقيمة العادلة ، ونظرا لقيام المصرف بشراء اسهم خارجية جديدة للعام ٢٠١٦ ، فقد صنفت الاسهم الجديدة والتي مقدارها (١١٧,٠٠٠) سهم لمصرف ابو ظبي الوطني و(١٣٣,٠٠٠) سهم لمصرف الامارات دبي الوطني باعتبارها اصول مالية محتفظ بها لغرض المتاجرة والاسهم القديمة على انها اصول مالية متاحة للبيع، اما في عام ٢٠١٥ فلا توجد اصول مالية محتفظ بعا لغرض المتاجرة بسبب بقاء المحفظة ثابتة وعدم شراء اسهم جديدة ، والجدول (١٠) يوضح الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة للعام ٢٠١٦

جدول (١٠) الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة للعام ٢٠١٦

الشركة	القيمة العادلة لسهم	عدد الاسهم	اجمالي القيمة العادلة
مصرف ابو ظبي الوطني	٩.٧٦	١١٧,٠٠٠	١,١٤١,٩٢٠
الامارات دبي الوطني	٨.٣٧	١٣٣,٠٠٠	١,١١٣,٢١٠
اجمالي الاصول المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة			**٢,٢٥٥,١٣٠**

هـ- **التزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر**

Financial liabilities at fair value through profit or loss

يصنف الالتزام المالي بالقيمة العادلة عند توفر المتطلبات الاتية :

- اذا كان الغرض من لحظة اقتنائها بالقيمة العادلة.
- اذا كان يتوجب ردها في المستقبل مثل السندات المقترضة في عمليات بيع قصيرة الأجل.
- الحصول عليه بهدف توليد دخل من التقلبات قصيرة الأجل في الأسعار أو هوامش ربح المتاجرة .

ويتم القياس بالقيمة العادلة وفروقات إعادة تقييم تعالج من خلال الأرباح والخسائر ، وتتضمن ودائع الزبائن والتأمينات النقدية والتخصيصات والجدول (١١) يوضح الالتزامات المالية لمصرف المنصور كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١:

جدول (١١) الالتزامات المالية بالقيمة العادلة لمصرف المنصور كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦

التفاصيل / السنوات	٢٠١٦	٢٠١٥
ودائع الزبائن	٧٨١,٠٠٩,٨٢٣,١٩٢	٧٣٥,٢٠٥,٤٦٩,٨٣١
تأمينات نقدية	٧,٢٧١,٠٥١,٧٥٨	١٠,٥٦٤,٥٨٠,٢٩٥
تخصيصات	1,563,753,487	1,538,691,037
دائنو نشاط جاري	٣٨,٥٣٨,٠٢٧	١٩,٥٢٢,٤٦٨

دائنو نشاط غير جاري	١٢,٥٨٠,٠٠٠	١,٢٥١,٣٨٨,٢٢٧
اجمالي الالتزامات المالية بالقيمة العادلة	**789,895,746,464**	**748,579,651,858**

ر- **الالتزامات المالية الأخرى المقاسة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة:** تتمثل في حسابات الذمم الدائنة وأوراق الدفع والأوراق المالية المحررة مقابل الديون المستحقة على الوحدة ، والالتزامات المالية بالكلفة المطفأة لمصرف المنصور كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و ٢٠١٦/١٢/٣١ كما في الجدول (١٢) :

جدول (١٢) الالتزامات المالية بالكلفة المطفأة لمصرف المنصور كما في ٢٠١٥/١٢/٣١ و٢٠١٦

التفاصيل /السنوات	٢٠١٦	٢٠١٥
ايداعات اكتتاب باسهم الشركات	١,١٦٤,٨٤٦	١,١٦٤,٨٤٦
اجمالي الالتزامات المالية بالكلفة المطفأة	**١,١٦٤,٨٤٦**	**١,١٦٤,٨٤٦**

١- **تصنيف والقياس المحاسبي للأصول والالتزامات المالية وفق معيار IFRS 9** : تحليل المحافظ الاستثمارية التي يمتلكها المصرف وفقا لمتطلبات المعيار اعلاه ، يقودنا الى ان المحفظة الداخلية ثابتة في عدد الاسهم للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ (لم تجري عملية بيع او شراء على الاسهم المحلية) ، اي ان المحفظة كان الهدف منها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وذات مخاطر منخفضة وان المبيعات غير متكررة وبالتالي تصنف ضمن نموذج اعمال الوحدة الاقتصادية اما الخطوة الثانية للمعيار اعلاه تحديد خصائص التدفقات النقدية فان المحفظة تخضع لاختبار مقياس SPPI ، الامر الذي يتطلب قياسها بالكلفة المطفأة من خلال الفرق بين القيمة السوقية والمتراكم ، وتم حساب المتراكم من ضرب الفرق ما بين سعر العام الحالي للسهم وسعر العام الماضي للسهم في عدد الاسهم ، والجدول (١٣) يوضح كيفية حساب المتراكم للمحفظة الداخلية للمصرف للعام ٢٠١٥ :

جدول (١٣) حساب المتراكم للمحفظة الداخلية لمصرف المنصور للعام ٢٠١٥

اسم الشركة	المتراكم (سعر العام الحالي- سعر العام الماضي) عدد الاسهم	الكلفة التاريخية	الكلفة التاريخية – المتراكم
فندق المنصور	-140،360،000	٢١٩,٩٦٥,٠٠٠	79,605,000
مصرف الخليج التجاري	-289،250،000	226،950،000	62,300,000
مصرف الاستثمار العراقي	-17،881،051	٣٦,٨٧٩,٦٦٨	18,998,617
مجموع	-447,491,051	**٤٨٣,٧٩٤,٦٦٨**	36,303,617

وبناءا لما سبق يمكن حساب الكلفة المطفأة للمحفظة الداخلية للعام ٢٠١٥ على افتراض ان عام ٢٠١٤ يمثل تاريخ الحصول على اسهم المحفظة الداخلية ومن خلال ضرب عدد الاسهم لكل (فندق المنصور ، مصرف الخليج التجاري ، مصرف الاستثمار) في سعر الاغلاق للعام ٢٠١٤ ، والجدول (١٤) يوضح حساب المكاسب والخسائر للمحفظة الداخلية للعام ٢٠١٥ :

جدول (١٤) مكاسب والخسائر غير المتحققة عن الكلفة المطفأة للمحفظة الداخلية للعام ٢٠١٥

اسم الشركة	القيمة السوقية	المكاسب او الخسائر
فندق المنصور	360،325،000	٢٨٠,٧٠٠,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	400،500،000	٣٣٨,٢٠٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	55،878،285	٣٦,٨٧٩,٦٦٨
المجموع	816703285	٦٥٥,٧٧٩,٦٦٨

من تحليل الجدول اعلاه يتضح ان اجمالي المكاسب غير المتحققة بلغت (٦٥٥,٧٧٩,٦٦٨) والذي يمثل الفرق بين صافي الكلفة المطفأة واجمالي القيمة السوقية.

بالمقابل فان المحفظة الداخلية للمصرف المنصور للعام ٢٠١٦ كانت ثابتة الامر الذي يتطلب قياسها بالكلفة المطفأة ، والجدول (١٦) يوضح حساب المتراكم للمحفظة الداخلية للعام ٢٠١٦:

جدول (١٦) حساب صافي الكلفة المطفأة للمحفظة الداخلية لمصرف المنصور للعام ٢٠١٦

اسم الشركة	المبلغ المتراكم	الكلفة التاريخية	صافي الكلفة المطفأة
فندق المنصور	82،360،000	٢١٩,٩٦٥,٠٠٠	١٣٧,٦٠٥,٠٠٠
مصرف الخليج التجاري	137،950،000	226،950،000	٨٩,٠٠٠,٠٠٠
مصرف الاستثمار العراقي	4،470،263	٣٦,٨٧٩,٦٦٨	٣٢,٤٠٩,٤٠٥
مجموع	215839737.2	**٤٨٣,٧٩٤,٦٦٨**	٢٥٩,٠١٤,٤٠٥

اما المحفظة الخارجية فقد كانت متغيرة اذ تم شراء اسهم جديدة والمتمثلة في اسهم مصرف الامارات دبي الوطني بالإضافة الى شراء اسهم اضافية من مصرف ابو ظبي الوطني مقدارها[١٣](١١٧,٠٠٠) سهم ، وبالتالي الاسهم القديمة من مصرف ابو ظبي الوطني ومقدارها (١٧٢,١٩٥) سهم تقاس من خلال الكلفة المطفأة والاسهم الجديدة والتي مقدارها (١١٧,٠٠٠) تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، لكون تلك الاسهم تم الحصول عليها في نفس العام ولم يتم بيعها ، وعليه الهدف منها جمع التدفقات النقدية التعاقدية وبيعها ، وفي هذه المحفظة سوف يطبق إنموذج اعمال الوحدة عدد (٢) الاول الغرض جمع التدفقات النقدية التعاقدية ويقاس بالكلفة المطفأة والثاني يهدف الى جمع التدفقات وبيع الاصل لغرض السيولة ويقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتم قياس الكلفة المطفأة لاسهم مصرف ابو ظبي الوطني من خلال الفرق بين القيمة السوقية والمبلغ المتراكم (١٧٢,١٩٥ ×٩,٧٦) – ٠ = ١,٦٨٠,٦٢٣ دينار، وان قيمة المبلغ المتراكم (٠) بسبب عدم وجود انخفاض بالقيمة السوقية حيث ان سعر السهم ارتفع في عام ٢٠١٥ من ٦,٩٥٣ الى ٧,٩٩٣ ، فضلا عن ارتفاعها للعام ٢٠١٦ الى ٩,٧٦. ، وتمثل مكاسب والخسائر غير المتحققة الفرق بين اجمالي القيمة السوقية واجمالي الكلفة المطفأة ، والجدول (١٦) يوضح احتساب المكاسب والخسائر غير المتحققة للعام ٢٠١٦:

جدول (١٦) احتساب المكاسب والخسائر غير المتحققة للعام ٢٠١٦

[١٣] (١٧٢,١٩٥-٢٨٩,١٩٥)

التفاصيل	الكلفة المطفأة	القيمة السوقية	مكاسب والخسائر
فندق المنصور	١٤٠,٣٦٠,٠٠٠	٣٠٢,٣٢٥,٠٠٠	-161,965,000
مصرف الخليج التجاري	٣٣٨,٢٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٢٥٠,٠٠٠	137,950,000
مصرف الاستثمار العراقي	٢٧,٣٨٠,٣٦٠	٣٢,٩٦٨,١٨٨	-5,587,828
مصرف ابو ظبي الوطني	١,٦٨٠,٦٢٣	١,٦٨٠,٦٢٣	٠
المجموع	**507,620,983**	**537,223,811**	**-29,602,828**

من تحليل الجدول اعلاه نجد ان فندق المنصور قد حقق خسائر مقدارها (161,965,000) والسبب يعود الى مقدار الانخفاض الحاصل في عام ٢٠١٥ والذي مقداره (٩.٦٨) دينار في حين كان ارتفاع سعر السهم للعام ٢٠١٦ بمقدار (٥.٦٨) دينار ، اي ان الزيادة في السعر لم تغطي كامل مبلغ الانخفاض (٩.٦٩-٥.٦٨= ٤) دينار لكل سهم ، اما مصرف الخليج التجاري حقق مكاسب مقدارها (137,950,000) بسبب ان الانخفاض في عام ٢٠١٥ كان مقداره (٠.٦٥) دينار في حين كان الارتفاع بمقدار (٠.٣١) دينار في عام ٢٠١٦، فان الارتفاع في الاسعار غطى كامل مبلغ الانخفاض فضلا عن تحقيق زيادة مقدارها (٠.٣٤) دينار لكل سهم من اسهم مصرف الخليج التجاري ، وفي ذات السياق ان مصرف الاستثمار العراقي حقق خسائر مقدارها (5,587,828) دينار بسبب ان الانخفاض في عام ٢٠١٥ كان بمقدار (٠.٣٢) دينار ومقدار الارتفاع في سعر السهم للعام ٢٠١٦ بمقدار (٠.٠٨) دينار ، فان الارتفاع بسعر غطى جزء من الخسائر المتحققة والمتبقي من الخسائر مقداره (٠.٢٤) دينار لكل سهم .

والمتبقي من اسهم مصرف ابو ظبي الوطني والتي مقدارها (١١٧,٠٠٠) سهم ، واسهم مصرف الامارات دبي الوطني التي تم شراءها خلال عام ٢٠١٦ تقاس بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، والجدول (١٧) يوضح عملية حساب القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر للعام ٢٠١٦ :

جدول (١٧) حساب القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

الشركة	القيمة العادلة لسهم درهم اماراتي	عدد الاسهم	اجمالي القيمة العادلة
مصرف ابو ظبي الوطني	٩.٧٦	١١٧,٠٠٠	١,١٤١,٩٢٠
مصرف الامارات دبي الوطني	٨.٣٧	١٣٣,٠٠٠	١,١١٣,٢١٠

٢- **مدى استجابة عينة البحث لمتطلبات العرض والافصاح وفق المعايير الدولية ذات الصلة بالأدوات المالية:** تحليل ودراسة واقع الافصاح المحاسبي لعينة البحث من خلال عرض تقاريرها المنشورة للعامين ٢٠١٥ و٢٠١٦ ، نجد ان المصرف لم يلتزم بتطبيق معايير المحاسبة الدولية في اعداد القوائم المالية للعام ٢٠١٥ ، وبعبارة اخرى ان المصرف لم يطبق المعايير ذات الصلة

بالأدوات المالية والمتمثلة بالمعيار IAS 39 والنافذ للعام ٢٠١٥، مما انعكس على عدم الالتزام بالافصاحات الواردة ضمن معيار IFRS 7 ، اما في عام ٢٠١٦ قام المصرف بتطبيق المعايير الدولية وباثر رجعي للأعوام ٢٠١٥ و٢٠١٤ من جهة ، ومن جهة اخرى فيما يتعلق بمعايير الادوات المالية فقد كان تطبيقه مشوش وغير واضح ، ويمكن تحديد العديد من اوجه القصور في الافصاح عن الادوات المالية في القوائم المالية لمصرف المنصور بالرغم من تطبيق المعايير ذات الصلة بالأدوات المالية ، وتتمثل اوجه القصور في :

أ- استخدام سعر اخر جلسة لسوق العراق للأوراق المالية على اساس يمثل القيمة السوقية ، وهذا غير ممكن بسبب ان السوق المالية اعلاه غير نشط الامر الذي يتطلب استخدام طرق بديلة لحساب القيمة العادلة من خلال استخدام مثلا إنموذج خصم التدفقات النقدية وذلك لسهولة تطبيقها وقلة البيانات التي تتطلبها عملية الاحتساب .

ب-ظهر حساب احتياطي قيمة العادلة والذي تم تكوينه بسبب ارتفاع القيمة السوقية لاسهم المحفظة فقد تم اعادة تقييم الاستثمارات بسعر السوق وقيد الفرق البالغ (٨٥) مليون دينار في حساب هذا الاحتياطي ، الامر الذي يتطلب احتساب الفرق كمكاسب وخسائر غير متحققة ناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة في كشف الدخل، اما اذا كانت مقاسة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل يتم الافصاح عنها في كشف الدخل.

ت-القصور في اساليب طرق الافصاح المحاسبي والتي كان من المفروض ان تكون على وفق المعايير الدولية وبالأخص معيار IFRS9 الذي يدخل حيز التطبيق في عام ٢٠١٨ ، والذي سمح بالتطبيق المبكر ، كان من الاجدر تطبيق المعيار اعلاه بشكل مبكر بدلا من تطبيق مشوش وغير واضح وغير متوافق مع ما جاء في المعيار IAS 39 معيار IFRS9.

ث- قام المصرف بالإفصاح للأدوات المالية في حساب الاستثمارات المالية لا يجوز دمج أو تجميع القيم العادلة للأصول المالية ذات الأنواع المختلفة في حساب الاستثمارات المالية حتى وان كانت هنالك علاقة بين الأصول ، والسبب يعود الى اختلاف الهدف في الحصول عليها ، حيث ان المصرف قام بالإفصاح الاستثمارات المالية برقم اجمالي من دون بيان نوع التصنيف عن تلك الاستثمارات ، هذا يتعارض مع معيار IAS39 ومعيار IFRS7 ومعيار IFRS9 الذي يتطلب الافصاح عن الاستثمارات المالية بوصفها ادوات مالية وفق الفئات المحددة بالمعايير الدولية الامر الذي يجعل تلك القوائم اكثر فائدة لمستعملي القوائم المالية من حيث بيان نوع الاستثمارات لغرض المتاجرة او متاحة للبيع او محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق وفق معيار IAS 39 واصول مالية مقاسة بالكلفة المطفأة او القيمة العادلة وفق معيار IFRS 9 ، فضلا عن ان الالتزامات المالية لم تظهر كحساب منفصل ومصنفة وفق معيار IAS 39 وانما ظهرت جزء من الالتزامات المالية ضمن الالتزامات الاخرى وودائع العملاء ظهر كحساب منفصل الامر الذي يتطلب الافصاح عنها وفق المعايير الدولية .

ج-عدم قيام المصرف بالإفصاح عن المخاطر الناشئة نتيجة التعامل بالأدوات المالية والمتمثلة في افصاحات كمية ونوعية من اجل مساعدة مستعملي القوائم المالية في صنع قراراتهم ، فضلا عن الإفصاح عن تاريخ الاعتراف بالأدوات المالية سواء كان تاريخ التعاقد أو تاريخ التسوية.

ج- المكاسب والخسائر افصح عنها برقم اجمالي مقداره (٨٥,١٣٤,٧٨١) دينار ضمن قائمة الدخل الشامل الاخر باعتبار جميع الاصول المالية متاحة للبيع وهذا يتعارض مع المعايير الدولية.

المحور الرابع // الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات : خرج البحث بجملة من الاستنتاجات من ابرزها :

١- في ظل التغيرات التي شهدتها البيئة الإقتصادية العراقية وإنفتاح السوق العراقية على الأسواق الخارجية فان تطبيق المعايير الدولية للأدوات المالية والتي تعتمد بشكل كبير على محاسبة القيمة العادلة يعد مطلباً اساسياً لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية، سيما ان المستثمر الاجنبي يطالب بمعلومات مالية اعدت بموجب معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية .

٢- هناك قصور في تطبيق المعايير الدولية للأدوات المالية والمشتقات المالية والمخاطر الناجمة عن تلك المشتقات ، فضلا عن التحوط وادواته .

٣- تبني المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية المعايير الدولية للأدوات المالية يسهم في عرض الادوات المالية بشكل حقيقي وبالتالي زيادة الثقة بالقوائم المالية.

٤- يساهم اعتماد المعايير الدولية في زيادة الشفافية والافصاح عن الادوات المالية والمخاطر المرتبطة بها مما يساعد في تعزيز ثقة المستثمر الاجنبي بالاقتصاد المحلي.

٥- إن القياس والإفصاح على أساس المعايير الدولية للأدوات المالية يزيد من جودة التقارير المالية، وفضلا عن زيادة شفافيتها وفعاليتها في تقديم المعلومات المناسبة لمستعمليها في صنع القرارات الرشيدة، والتقييم الجيد لأداء الإدارة ، وهو ما يتطلب بالضرورة تطبيق الصحيح لتلك المعايير.

٦- على الرغم من توافر سوق للأوراق المالية في العراق لكن هذا السوق غير نشط لا يمكن الاعتماد عليه لتقييم أسهم المحفظة الاستثمارية لكون السوق يتأثر بالأوضاع السياسية والأمنية التي يشهدها البلاد مما يؤثر في جودة المعلومات المتوفرة للمتعاملين فيه ومن ثم على مدى إمكانية الاعتماد على أسعار الأسهم المتداولة فيه.

ثانيا : التوصيات: خرج البحث بجملة من التوصيات والتيُ تعد الطموح والرؤية المستقبلية لمسار الابلاغ المالي للأدوات المالية في تطبيق معايير المحاسبة الدولية :

١- الزام المصارف الحكومية والخاصة على تطبيق المعايير المحاسبية الدولية لما لها من تأثير على جودة الابلاغ المالي وانعكاسه على قرارات المستثمرين.

٢- قيام الجامعات والمعاهد بتحديث وتطوير مناهج المحاسبة الدولية ، من اجل تخريج محاسبين قادرين على التعامل مع المعايير الدولية بشكل عام ومعايير الادوات المالية بشكل خاص.

٣- السعي وبشكل جاد وسريع الى تغيير أو تعديل الانظمة المحاسبية في العراق والاعتماد على القواعد والمعايير الدولية في إعداد التقارير المالية إنسجاماً مع التغيرات التي يشهدها العراق من الانفتاح على العالم وإعتماد إقتصاد السوق من اجل توفير المعلومات الملائمة التي لها قابلية على المقارنة.

٤- توفير الدعم من قبل الدولة الى جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي لضعف أساليب عمله مقارنة بالمصارف العالمية من خلال تحديث وتطوير أساليبه والنهوض بهذا القطاع ليتمكن من مسايرة المستثمرين الأجانب في هذا المجال .

٥- تحديث وسائل العمل المصرفي وتطوير كفاءة العاملين من خلال المزيد من الدورات التدريبية الخاصة بمتطلبات المعايير الدولية للأدوات المالية.

المصادر العربية والاجنبية و الوثائق والتقارير الرسمية ومواقع الانترنت

اولا : الوثائق والتقارير الرسمية

١- التقرير السنوي عن حركة تداول في سوق العراق للأوراق المالية للعام ٢٠١٥ و٢٠١٦.

١- النشرة السنوية الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي للعام ٢٠١٥.

٢- النشرة السنوية الاحصائية الصادرة عن البنك المركزي للربع الاول من العام ٢٠١٦.

٣- تعليمات صادرة من البنك المركزي العراقي الخاصة بالانتقال من النظام المحاسبي الموحد للمصارف وشركات التأمين الى تطبيق معايير المحاسبة الدولية ذي العدد ٩/١٢ والمؤرخ في ٤ / ١ /٢٠١٦.

ثانيا : المصادر العربية

١- بلخاوي، احمد ،٢٠٠٩ ، نظرية المحاسبه، ج١، تعريب ، أ.د رياض العبد الله ، مراجعة أ.د. طلال الججاوي ، دار اليازودي العلميه للنشر والتوزيع ، عمان الاردن.

٢- جمعة، احمد حلمي، ٢٠١٠، "محاسبة الادوات المالية"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان.

٣- عمر ، عبد الحليم محمد ، ٢٠٠٠، " الادوات المالية الاسلامية للتمويل الحكومي " ، ندوة الصناعة المالية الاسلامية ، الإسكندرية – مصر.

٤- عنيزه ، حسين هادي حسين، ٢٠٠٧، " القياس والافصاح عن الادوات المالية المشتقة في القوائم المالية دراسة نظرية في مصرف بغداد"، اطروحة دكتوراه مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بغداد.

٥- عيساوي ، سهام، ٢٠١٥ ،" دور تداول المشتقات المالية في تمويل اسواق راس المال –دراسة حالة سوق المال الفرنسي"، أطروحة دكتوراه في اقتصاديات البنوك والاسواق الاسلامية – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير – جامعة محمد خيضر بسكرة.
٦- القشي، ظاهر والخطيب ،حازم،٢٠٠٤ ، توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي واثر ذلك على الاقتصاد، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، المجلد ٢، العدد ٢ ،جامعة الزيتونة الاردنية .
٧- العامري ، محمد علي إبراهيم، 2010 ،" الإدارة المالية المتقدمة" دار ثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن.
٨- المليجي ، مجدي مليجي عبدالحكيم ، ٢٠١٤، " اثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الاعمال السعودية " دراسة نظرية تطبيقية ، المملكة العربية السعودية.
٩- حميدات ، جمعة وخداش ، حسام ، ٢٠١٣، منهاج محاسب عربي قانوني معتمد(ACPA) الورقة الثانية محاسبة ، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين ، الاردن .
١٠- الجعارات ، خالد جمال ، ٢٠١٤ ، مختصر معايير المحاسبة الدولية ٢٠١٥، الملتقى حول معايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل دور المؤسسات والحكومات جامعة قاصدي مرباح ورقلة الجزائر .
١١- رفاعة ، تامر مزيد وحمادة ، رشا ، ٢٠١٠، أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد الأول .
١٢- مجلس معايير المحاسبة الدولية ،معايير المحاسبة الدولية ، ٢٠١٠، ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الاردن.

ثالثا: المصادر الاجنبية:

١- Armăşelu, Sabin , 2014, Development of Accounting Theory from the Perspective of Complexity of Financial Instrument.
2- Byrne , Lindsey T , 2014, Accounting for Financial Instruments: Difficulties with Fair Value Measurement and Reporting", University of New Hampshire University of New Hampshire Scholars' Repository.
4- Deloitte, 2016, IFRS in Focus IFRS 9: Financial Instruments – high level summary.

5- Holt ,Graham& Mirza , 2011, Abbas Ali"Guide and book the practical implementation of international standards for financial reporting" John Wiley& sons,Inc, 3 th ed.

6- Huian , , Maria Carmen , 2010 , IMPACT OF CURRENT FINANCIAL CRISIS ON DISCLOSURES ON FINANCIALINSTRUMENTS , SCIENTIFIC ANALYSIS OF THE "ALEXANDRU IOAN CUZA" UNIVERSITY OF IAŞI Special Issue Economic Sciences , Iasi, Romania

7- IAS 32 , " Financial Instruments: Presentation " , International Accounting Standard Board, Revised 2012, London.

8- IAS 39 , "Financial Instruments: Recognition and Measurement", International Accounting Standard Board Foundation (IASBF), Revised 2014, London.

9- International Accounting Standard 39: Financial Instruments: Recognition and Measurement , 2011.

10- IFRS- B,2013"Fair Value Measurement "International Financial Reporting Standards

11- IFRS-A,2013"Fair Value Measurement" International Financial Reporting Standards.

12- IFRS, 2016 , "IFRS 9 Financial Instruments.

13- IFRS , 2014 , "IFRS 9 Financial Instruments ,Project Summary Jääskeläinen , Antti ,2016 , IFRS 9 'FINANCIAL INSTRUMENTS' Anticipated effects of the standard change at Kesko Group , Master´s Thesis in Accounting and Finance , Turku.

14- Kemp ; Way bright ,2013, "Financial Accounting , information for decisions" 3rd. Ed. McGraw-Hill , Irwin , USA.

15- Lopes, P. , Rodrigues, L. , 2007, " Accounting For Financial Instruments :- An Analysis of the Determinats of Disclosure in the Portuguese Stock Exchange", The International Journal of Accounting, Vol. 42, Iss. 1, pp. 25-56.

16- Lund ,Margaret , 2013 , Cooperative Equity & Ownership – An introduction , University of Wisconsin Center for Cooperatives.

17- Martinkutė , Raimonda , 2014 ,Risk Factors in Derivatives Markets, Vol. 2, No. 4.

18- PWC ,2013, Accounting for Financial Instruments • IAS 39 current issues and IFRS 9 update.

19- Kieso, Weyganandt & Warfield,2010, "Intermediate Accounting", 13th.ed., J. Wiley, USA.

20- KPMG ,2016 , IFRS Guide to Annual Financial Statements : IFRS – illustrative Disclosures for Bank.

مواقع الانترنت:

١-http://www.businessdictionary.com/definition/financial-institution .

2-http://www.ifrs.org/current-projects/iasb